

قرار الهيئة الوطنية للاتصالات عدد 01 بتاريخ 2 جانفي 2026 يتعلق بتنقيح قرار الهيئة عدد 14 بتاريخ 10 سبتمبر 2025 المتعلق برفع إشكاليات استغلال منظومة السجل المركزي لمعرفة التجهيزات CEIR-N من قبل مشغلي الشبكات العمومية للاتصالات

### إن مجلس الهيئة الوطنية للاتصالات

بعد الاطلاع على مجلة الاتصالات الصادرة بمقتضى القانون ع1 عدد لسنة 2001 المؤرخ في 15 جانفي 2001، كما تم تنقيحها واتمامها بالقانون ع46 عدد لسنة 2002 المؤرخ في 7 ماي 2002 وبالقانون ع1 عدد لسنة 2008 المؤرخ في 8 جانفي 2008 وبالقانون ع10 عدد لسنة 2013 المؤرخ في 12 أفريل 2013.

وعلى القانون عدد 145 لسنة 1988 المؤرخ في 31 ديسمبر 1988 المتعلق بقانون المالية لسنة 1989 وخاصة الفصول 110 و111 و112 منه المتعلقة بإحداث مركز الدراسات والبحوث للاتصالات.

وعلى الأمر ع3026 عدد لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 والمتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ المنقح والمتمم بالأمر عدد 53 لسنة 2014 المؤرخ في 10 جانفي 2014 والأمر الحكومي عدد 912 المؤرخ في 17 أوت 2017 وخاصة الفصل عدد 8 منه (المطلة عدد 3) والتي تلزم كل مشغل باتخاذ جميع التدابير اللازمة لغاية الاستجابة لحاجيات الدفاع الوطني والسلامة والأمن العامين طبقا للتشريع والتراتب الجاري بها العمل.

وعلى الأمر ع412 عدد لسنة 2014 المؤرخ في 16 جانفي 2014 المتعلق بضبط شروط واجراءات إسناد ترخيص لممارسة نشاط مشغل شبكة افتراضية للاتصالات.

وعلى قرار وزير تكنولوجيايات الاتصال والاقتصاد الرقمي عدد 19 الصادر بتاريخ 08 فيفري 2019 والمتعلق بإحداث لجنة قيادة مشروع تركيز منظومة خاصة لمكافحة الأجهزة الجواله المسروقة والمتأتية من السوق الموازية.

وعلى منشور وزير تكنولوجيايات الاتصال عدد 2 بتاريخ 28 ديسمبر 2020 حول تركيز واستغلال منظومة خاصة لمكافحة الأجهزة الجواله المسروقة والمتأتية من السوق الموازية والتي تحتوي على شريحة اتصالات.

وعلى قرار الهيئة الوطنية للاتصالات عدد 14 بتاريخ 10 سبتمبر 2025 المتعلق برفع إشكاليات استغلال منظومة السجل المركزي لمعرفة التجهيزات CEIR-N من قبل مشغلي الشبكات العمومية للاتصالات،

وعلى اتفاقية التعامل في إطار "استغلال المنظومة الخاصة CEIR لمكافحة الأجهزة الجواله المسروقة والمتأتية من السوق الموازية" الممضاة بتاريخ 16 ديسمبر 2020 بين مشغلي الشبكات العمومية للاتصالات ومركز البحوث والدراسات للاتصالات.

وعلى المراسلة الصادرة عن السيد وزير تكنولوجيا الاتصال والتي توصلت بها الهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 30 جويلية 2025 بخصوص المنظومة الوطنية لتسجيل الأجهزة الطرفية للاتصالات.

وعلى مراسلة مركز الدراسات والبحوث والاتصالات والتي توصلت بها الهيئة بتاريخ 24 ديسمبر 2025، التي أعلمت بمقتضاها الهيئة أن:

- منظومة السجل المركزي لمعرفة التجهيزات CEIR-N أصبحت مستقرة وجاهزة للانتقال الى المرحلة الموالية والمتمثلة في حظر الأجهزة ذات المعرف الدولي غير المطابق والتي يقدر عددها بحوالي 400 ألف جهاز دون احتساب الأجهزة ذات المعرفات المستنسخة منها
- تطبيق قرار حظر هذه الأجهزة الى جانب الإيقاف عن العمل للأجهزة ذات المعرفات المستنسخة المحدد بتاريخ الأول من جانفي 2026، سيكون له تأثير اجتماعي سلبي على المواطنين وذلك استنادا الى التجربة المكتسبة خلال تنفيذ المرحلة الأولى من قرار الهيئة الوطنية للاتصالات المتعلق برفع اشكاليات استغلال منظومة السجل المركزي لمعرفة التجهيزات CEIR-N من قبل مشغلي الشبكات العمومية للاتصالات وما رافقها من شكاوى،

واقترحت عليها تمديد اجال الحظر الشامل للأجهزة ذات المعرف الدولي المغلوط لسته أشهر إضافية ابتداء من غرة جانفي 2026.

وعلى محضر جلسة الاجتماع التنسيقي المنعقد بين ممثلي مركز الدراسات والبحوث والاتصالات والوكالة الفنية للاتصالات ومشغلي شبكات الاتصالات العمومية بتاريخ 25 ديسمبر 2025، والمتعلق خاصة باجال الحظر الشامل للأجهزة ذات المعرف الدولي المغلوط،

وحيث يهدف هذا التمديد الى:

- انجاز مختلف المراحل بطريقة تدريجية ومضبوطة وامنة،

- تمكين المشغلين من استكمال حملات الاعلام والتوعية للحرفاء المعنيين
  - الحد من الأثر السلبي على الحرفاء وضمان استمرارية الخدمات
- وبعد المفاوضة القانونية بجلستي يوم 24 ديسمبر 2025 و 2 جانفي 2026،

قرر ما يلي

الفصل الأول: تمديد اجال الحظر الشامل للأجهزة ذات المعرف الدولي المغلوط لسته (6) أشهر إضافية ابتداء من غرة جانفي 2026 على أن يقوم مركز الدراسات والبحوث للاتصالات بمد الهيئة بتفاصيل الإجراءات والمراحل التي سيتم اتباعها من جهته ومن جهة المشغلين خلال مدة التمديد.

الفصل 2: رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات مكلف بتنفيذ هذا القرار الذي يدخل حيز النفاذ ابتداء من تاريخ الاعلام به.

صدر هذا القرار بتاريخ 2 جانفي 2026 عن الهيئة الوطنية للاتصالات المترتبة من السادة:

- السيد كمال السعداوي: رئيس
- السيد شاكر التواتي : نائب الرئيس
- السيدة شراز التليلي: عضو قار
- السيدة سمية حمودة: عضو
- السيد شهر الدين غزالة : عضو
- السيد زياد الدريدي: عضو

رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات

